البيان الختامي رفض قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي

«البرلماني العربي» يشيد بدعم الكويت للقضية الفلسطينية في المحافل والمنظمات الدولية

أشاد الاتحاد البرلماني العربي بدور الدول العربية لا سيما دولة الكويت الداعم للقضية الفلسطينية في المحافل والمنظمات الدولية.

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي والتي انعقدت بناء على طلب من رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم.

وأشار البيان في هذا الصدد إلى ما تم مؤخرًا من حشد المواقف الدولية في مجلس الأمن وكذلك في الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة وما قامت به دولة الكويت ممثلة عن المجموعة العربية في مجلس الأمن إلى جانب دور ودعم الدول الصديقة في هذا الخصوص.

ورفض البيان قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة إليها معتبرًا أن القرار يعد خرقا وتدميرًا لعملية السلام وللاتفاقيات جميعها سواء مع الفلسطينيين أو المعاهدات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة.

وأكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد راعيًا حقيقيًا للسلام وغدت طرفا يدعم العدوان على الحق والعدل والسلام مبينا أن هذا يناقض موقف الإدارة المعلن كراع حيادي لعملية السلام في الشرق الأوسط وإنصاف الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ونيله الحرية والاستقلال التام.

كما أكد ضرورة إيجاد إطار دولي جديد لرعاية عملية السلام في الشرق الأوسط يؤدي إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

■ الولايات المتحدة لم تعد راعياً حقيقيا للسلام وغدت طرفا يدعم العدوان على الحق والعدل

واستنكر البيان «استخدام الإدارة الأمريكية حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن بوجه إيقاف قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها إمعانا منها في الانحياز إلى الباطل ضد الحق وكذلك إسقاطها مشروع قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتفعيل قراراتها على أرض الواقع وإلزام الجميع بالتقيد بها وتنفيذها بمن فيهم الإدارة الأمريكية وكيان الاحتلال الإسرائيلي.

وأشار إلى أن العرب جميعهم دعاة سلام عادل وشامل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني والدول العربية التي لا يزال جزءًا من أراضيها محتلا شريطة أن يكون هذا السلام مصان الكرامة والهيبة ولا يفرط في حقوقهم.

البيان الختامي للاتحاد البرلماني العربي أشاد بدعم الكويت للقضية الفلسطينية

■ العرب جميعهم دعاة سلام عادل شريطة أن يكون محققاً للكرامة والهيبة ولا يفرط في حقوقهم

ودان الاتحاد البرلماني العربي الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وخاصة ما يجري في القدس وقطاع غزة وبقية المدن الفلسطينية من قتل وتدمير واعتقال بغير وجه حق معتبرًا أن هذه الممارسات موجهة ضد الإنسانية جمعاء لا ضد الشعب الفلسطيني وحده.

واستنكر الاتحاد سياسة ضم الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي «وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها» وتهجير الفلسطينيين القسري ومنعهم من البناء في سياسة واضحة لرسم خرائط جديدة بحكم الديموغرافية المستجدة ضاربًا بعرض الحائط كل الاتفاقيات السابقة مع السلطة الفلسطينية في سياسة توسعية ممنهجة.

وأبدى استنكاره ورفضه إزاء مواقف المجتمع الدولي حيال القدس مشددًا على استمرار الدعم للقضية الفلسطينية وتوجيه العلماء المسلمين للوجود بباحات الأقصى الشريف لملء الفراغ مؤكدًا «أن ذلك يعتبر رفضا فعليًا للممارسات الصهيونية ودعم خيار المقاومة والاكتفاء بالتنديد أو الرفض الكلامي الذي لم يغير شيئًا على أرض الواقع ما جعل الإدارة الأمريكية تمضي بتنفيذ قرارها غير آبهة بكل ذلك».

ودعا البيان الشعوب والبرلمانات والحكومات العربية إلى زيادة الدعم للشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود في أرضه مدافعًا عن حقوقه ومقدساته مؤكدًا دعمه القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مواجهة التحديات والمخططات الخطيرة التي تستهدف القيادة والقضية الفلسطينية.

■ علينا إيجاد إطار دولي جديد لرعاية عملية السلام يؤدي إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية

ودان ما قامت به حكومة الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة وسرقة المخصصات المالية الخاصة بأسر الشهداء والأسرى واستقطاعها من عائدات الضرائب الفلسطينية مؤكدًا ضرورة إعادتها.ودعا الاتحاد البرلماني العربي الدول العربية إلى نبذ خلافاتها وأن تعمد إلى حلها ضمن البيت العربي الواحد وعدم تدويلها وإبعاد التدخلات الأجنبية التي لم تجلب إلا الخراب والفرقة للشعب العربي مبينًا أن اللجوء إلى الحل الداخلي يؤكد احترام الحكومات لشعوبها من الخليج إلى المحيط.

وأكد أن الشعوب العربية كانت ولا تزال تطمح إلى بناء وحدة عربية تراعي مصالح الجميع وتخدم تطلعاتهم ومستقبلهم ليعاد للأمة مجدها وتألقها في قيادة سفينة الحضارة وأن تصنع مستقبلا للبشرية مع الدول الأخرى ورفض البيان إقرار الكنيست لكيان الاحتلال الإسرائيلي القانون المسمى (الدولة القومية للشعب اليهودي) مؤكدًا أن هذا القانون يعارض أحكام القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية والمبادئ السامية لحقوق الإنسان ومن شأنه تعطيل الجهود الدولية الرامية لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية.

كما رفض ما تتعرض له وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) من تقليص للمستحقات المالية والتي تهدف إلى إنهاء الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين.

وأشاد البيان بالدور الذي تقوم به مصر في موضوع تحقيق المصالحة الفلسطينية واستمرار فتح معبر رفح والدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بصفتها رئيسة القمة العربية الحالية ومخرجات مؤتمر القدس وإعلان الظهران والدعم المالي للقدس ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

كما أشاد بالدور المحوري والريادي الذي يؤديه ملك المغرب محمد السادس (رئيس لجنة القدس) مؤكدًا كذلك دور الأردن والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

وقرر الاتحاد البرلماني العربي إدراج القضية الفلسطينية في جميع مؤتمرات الاتحاد المقبلة

تضم المباني الخدمية والطرق المؤدية إلى مبنى الركاب الجديد

المطيري يطالب الرومي بإلغاء إجراءات مناقصة الحزمة 2 من مواقف المطار

■ لماذا لم تقم الوزارة بطرح المناقصة وفقاً للضوابط العامة وأسس وإجراءات التأهيل المعدة في أبريل 2018 ؟

استغرب النائب ماجد المطيري صمت وزير الأشغال والبلدية حسام الرومي على تجاوزات إجراءات طرح الحزمة 2 من مواقف المطار والتي تضم المباني الخدمية والطرق المؤدية إلى مبنى الركاب الجديد ومواقف السيارات.

وقال المطيري في تصريح صحفي إن طرح المناقصة على الشركات التي تم تأهيلها عام 2014 فقط دون فتحها لبقية الشركات هو إجراء يثير علامات استفهام كبيرة.

وتساءل المطيري» لماذا لم تقم الوزارة بطرح المناقصة العامة وفقا للضوابط العامة وأسس وإجراءات التأهيل المعدة في ابريل ٢٠١٨ من قبل قطاع شؤون الرقابة في الوزارة ؟ ولماذا تصر على طرحها على شركات تأهلت في 2014 ولم يشارك من هذه الشركات إلا عدد محدود جدًا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة؟».

وطالب المطيري الوزير الرومي بالتدخل ووقف العبث في حجم أعمال يبلغ ما يقارب 250 مليون دينارمن المال العام مبينًا أن السماح لجميع الشركات بالمشاركة يعزز من التنافسية وتقديم أقل الأسعار.

وأكد أنه على الوزير الرومي إلغاء إجراءات الوزارة بشأن الحزمة 2 من مواقف المطار محذرًا من طرح حزمة 3 المتعلقة بمواقف وممرات الطائرات بنفس الطريقة وهو يعد تجاوزًا وعبثًا خطيرًا بالمال العام

ماجد المطيري

■ نطلب من وزير الأشغال التدخل ووقف العبث في حجم أعمال يبلغ ما يقارب 250 مليون دينار من المال العام

لعدم وجود مستشفيات قريبة من المنطقة

فهاد يقترح إنشاء عيادة ميدانية لعمال «المطلاع»

عبد الله فهاد

أعلن النائب عبد الله فهاد أنه تقدم باقتراح برغبة لإنشاء عيادة طبية ميدانية للعمال في مشروعات إنشاء البنية التحتية لمدينة المطلاع.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لأهمية سرعة إنجاز مدينة المطلاع التي تضم أكثر من 28 ألف عائلة ولعدم وجود المستشفيات القريبة، وحفاظا على صحة العمال الذين يقومون بإنشاء البنية التحتية لمدينة المطلاع وحفاظا على الانتهاء من المشروع بالوقت المحدد وعدم حدوث أي تأخير.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«إنشاء عيادة طبية ميدانية وبالتنسيق مع وزارة الصحة، للاهتمام بالعمال الذين يعملون بإنشاء البنية التحتية لمدينة المطلاع

طالب بإقامة مراكز صيفية مصغرة في المدارس لتنظيم الأنشطة الرياضية

السويط يقترح إزالة معسكرات الجهراء وتحويل مواقعها إلى مرافق خدمية

أعلن النائب تامر السويط تقدمه باقتراح برغبة لإزالة المعسكرات الموجودة داخل محافظة الجهراء أو القريبة منها واستغلال مواقعها لإنشاء مرافق حكومية خدمية لسكان المحافظة.

وقال السويط في اقتراحه:

تعد محافظة الجهراء من أكبر المحافظات في البلاد من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان كما أن المحافظة شهدت خلال السنوات الأخيرة إنشاء عدد من المناطق الجديدة فيها مثل مدينتي سعد العبد الله وجابر الأحمد إضافة إلى القطعتين 3 و4 من منطقة النسيم هذا إلى جانب قرب البدء في انشاء مدن جديدة ضمن محافظة الجهراء مثل مدينة المطلاع وجنوب سعد العبد الله.

ولما كانت زيادة الكثافة السكانية السريعة قد أدت إلى ضغط كبير على المرافق الحكومية والخدمات في المحافظة ظهرت الحاجة الماسة إلى تطوير تلك المرافق وتحسينها وإنشاء أفرع لها في مواقع مختلفة من المحافظة لتلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في المحافظة.

ورغم الزيادة العمرانية والسكانية والتطور الكبير في المحافظة إلا أن المستغرب بقاء المعسكرات التابعة لوزارة الدفاع داخل المحافظة وبالقرب منها حتى أصبحت تلك المعسكرات تفصل ما بين المناطق السكنية في المحافظة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إزالة المعسكرات الموجودة داخل محافظة الجهراء والقريبة منها ونقلها إلى مناطق صحراوية بعيدة عن المناطق السكنية واستغلال مواقعها لإنشاء مرافق حكومية خدمية لسكان المحافظة

ومن جانب آخر أعلن النائب تامر السويط تقديمه اقتراحًا برغبة لإنشاء مراكز صيفية مصغرة في المدارس تتولى تنظيم الأنشطة الرياضية.

وقال السويط في مقترحه " إن الشباب في الأوطان والحضارات هم الثروة الحقيقة لبناء الدول والمجتمعات، ولم يسجل التاريخ تقدمًا أو تطورًا لأي دولة إلا من خلال الاهتمام بالشباب والنشء لديهم، لذلك فإن الشباب هم بوابة التطوير والتنمية والتقدم لأي دولة ".

وأضاف أنه إذا أردنا لهذا البلد التطور والازدهار علينا أن نتعاون جميعًا كل في موقعه من أجل الارتقاء بهذه الفئة وتنميتها وتطويرها، وعلى الجهات الحكومية من وزارات ومؤسسات وهيئات عدم ادخار أي جهد لتحقيق ذلك. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" إنشاء مراكز صيفية مصغرة في المدارس موزعة على جميع المناطق، تنظم من خلالها نشاطات رياضية مختلفة، وتفتح أبوابها للصغار والشباب إناثا وذكورًا من سن 6 سنوات حتى 18 سنة وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والهيئة العامة للشباب

عمر الطبطبائي يطالب الحكومة بكشف جميع أصحاب الشهادات المزورة

شدد النائب عمر الطبطبائي على ضرورة استمرار الحكومة في كشف أصحاب الشهادات المزورة وعدم قبول أي تدخل من المتنفذين بهذا الملف لأن فيه استيلاءً على المال العام وظلمًا للكفاءات .

وطالب الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة بفتح ملفات أخرى للتجاوزات في شركة المشروعات السياحية ومعهد الكويت للأبحاث بهدف إصلاح الخلل وإلا فسوف يتم مساءلة المسؤولين بمن فيهم رئيس الوزراء.وقال الطبطبائي إن مشكلة الشهادات الوهمية كانت موجودة منذ سنوات وتم بحث هذا الأمر بإسهاب مع الوزير السابق الفارس وكان الوزير الحالي وكيلا ولديه إلمام كبير بالموضوع.

عمر الطبطبائي

وأضاف أن الوزير الحالي عندما بدأ عمله طلب إمهاله وقتًا وصدق في وعده وحول بعض الشهادات المزورة على النيابة، وهذه المشكلة أحد أوجه الفساد لأن صاحب الشهادة المزورة يستولي على المال العام بالامتيازات والرواتب التي يتقاضاها، ويظلم أشخاصًا أكفاء ينتظرون في سلم الترقيات .

وأوضح الطبطبائي أن تزوير الشهادة يكون إما من المصدر وإما من المكاتب في الدول لكن الأهم هو كيفية اعتمادها من قبل التعليم العالي ويجب على الحكومة الاستمرار في الكشف عن الشهادات المزورة وسوف نقف معها إلى آخر المشوار.